الدور الروسى فى أفريقيا: الأبعاد والتحديات

(آراء حول الخليج، جدة، يونيو 2021)

د. نـورهان الشيـخ*

أدى تصـاعد المواجهـة بـين روسـيا والغـرب علـى خلفيـة الأزمـة الأوكرانيـة عـام 2014، والعقوبـات الغربيـة المفروضـة علـى روسـيا إلـى اتجـاه موسـكو لفضـائات أوسـع وتركيـز سياسـتها نحـو القـوى والمنـاطق الصـاعدة فـى آسـيا وأفريقيـا. وفـى هـذا الاطـار أبـدت روسـيا انفتاحـاً ملحوظـاً علـى القـارة السـمراء عبـر بوابـة مجموعـة "بـريكس" التـى عُقـدت قمتهـا عـام 2013 فـى جنـوب أفريقيـا بحضـور الـرئيس بـوتين وقـادة دول الاتحـاد الأفريقـى، وشـهدت السـنوات التاليـة زيـارات مكثفـة مـن جانـب القـادة الأفارقـة لروسـيا، فقـام 12 منهم بزيارة روسيا خلال الفترة من 2015 وحتى 2018.

وقـد كُلـل ذلـك بإنعقـاد القمـة الروسـية الأفريقيـة الأولـى فـى التـاريخ يـومى 23 و24 أكتـوبر 2019 بمدينـة سوتشـى، والتـى مثلـت تدشـيناً لـدور روسـى أوسـع نطاقـاً فـى القـارة الأفريقيـة، ولشـراكة اسـتراتيجية ممتـدة بـين الجـانبين فـى مختلـف المجـالات، وهـو مـا أكـده الـرئيس بـوتين فـي البيـان الختـامي للقمـة حيـث أشـار إلـى أن "القمـة فتحـت صـفحة جديـدة للتعـاون والعلاقـات بـين روسـيا والـدول الإفريقيـة". وحـدد الأسـس التـى تنطلـق منهـا روسـيا فـى ذلـك بقولـه أن العـالم يقـوم علـى بنـاء الشـراكات ذات العائـد لكـل الأطـراف، والاحتـرام المتبـادل للمصـالح والخصوصـيات الثقافيـة، وروسـيا علـى وعـى تـام بهـذا، ولـذا فـإن اقترابهـا من أفريقيا يأتى على أسس جديدة تنطلق من منظور تشاركى وتنموى.

كمـا أكـد الـرئيس بـوتين علـى أن تطـوير العلاقـات الروسـية مـع أفريقيـا أحـد أولويـات السياسـة الخارجيـة الروسـية فـى المرحلـة المقبلـة، وأن روسـيا تعتـزم تعزيـز وجودهـا فـي القـارة الإفريقيـة، معتبـرا إياهـا "قـارة واعـدة". وفـى هـذا السـياق أعلـن عـن تدشـين "منتـدى الشـراكة الروسـية الأفريقيـة"، الـذى يُعقـد فـى إطـاره قمـم دوريـة كـل ثـلاث سـنوات بالتنـاوب بـين موسـكو وأحـد العواصـم الأفريقيـة، ويتضـمن آليـة تشـاورية تجمـع وزراء خارجيـة روسـيا والترويكـا الأفريقيـة التـى تضـم الدولـة الـرئيس للاتحـاد الأفريقـى والـرئيس السـابق والقـادم لـه، وتعقـد اجتماعاتهـا سـنوياً لضـمان التنسـيق المتواصـل بـين روسـيا والقـارة، كمـا يتـولى المنتدى الإعداد للقمة الروسية الأفريقية الثانية عام 2022.

---

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

إن روسيا تحتاج إلى إفريقيا بقدر ما تحتاج الأخيرة لروسيا، فموسكو تحتاج إلى تنويع اقتصادها وتجاوز هيمنة صادرات الطاقة على الدخل القومى الروسى، الأمر الذى يقتضى فضاء اقتصادى واسع يستوعب ضخامة المنتجات والتكنولوجيا الروسية التى عجز الفضاء السوفيتى السابق عن استيعابها لمحدوديته. يتزامن هذا مع حاجة القارة السمراء لشريك جاد موثوق به لدفع التنمية الشاملة بها واللحاق بركب القارة الآسيوية التى تحررا معا من الاستقلال، وأنطلقت الأخيرة محققة قفزات تنموية وأجيال متتالية من النمور الاقتصادية الآسيوية، فى حين لاتزال الدول الأفريقية فى نقطة ليست ببعيدة عن لحظة الاستقلال. ويفسر هذا الإقبال غير المسبوق لكل رؤساء وقادة الدول الأفريقية وتلبيتهم دعوة موسكو لحضور قمة سوتشى فى مشهد استثنائى ودلالة واضحة على تلاقى الإرادة السياسية المتبادلة للطرفين لإطلاق تعاون استراتيجى بينهما فى مختلف المجالات.

فى إطار هذه المظلة السياسية الهامة تتحرك موسكو على قدمين أساسيين فى إقترابها من القارة الأفريقية. أولهما الشراكة الاقتصادية ذات البعد التنموي لدول القارة، فقد كان هناك قراءة روسية دقيقة لاحتياجات القارة الأفريقية بهدف بناء تعاون وثيق يخدم مصالح الطرفين الروسى والأفريقى، فالقارة تريد شراكة لا هيمنة وتنمية لا استغلال لطاقاتها وهو ما تطرحه روسيا.

يتضمن ذلك العمل فى عدة محاور، من أهمها مساعدة دول القارة على استغلال ما لديها من ثروات معدنية ضخمة حيث يمثل مخزونها من الموارد الطبيعية 30% من إجمالى موارد العالم. وهناك أكثر من 30 شركة روسية عاملة فى قطاعات التعدين والطاقة بأفريقيا، معظمها فى جنوب أفريقيا، وأنجولا، والكونغو الديمقراطية، وناميبيا، ونيجيريا، وبتسوانا، وكوت ديفوار، وجانا، وتوجو إلى جانب دول شمال أفريقيا خاصة مصر والجزائر. ويستحوذ قطاع التعدين على شق كبير من التعاون التقنى بين روسيا وأفريقيا السمراء، ومن أبرز المشروعات فى هذا الخصوص مشاركة الشركات الروسية في استخراج الماس واليورانيوم في ناميبيا، التى تتمتع بثامن أكبر احتياطى عالمى من اليورانيوم، ومشروع مشترك لـ "برنامج داروينـدال"؛ لتعدين وصهر أحد أكبر الرواسب المعدنية لمجموعة البلاتين في العالم بزيمبابوي. وخلال القمة الروسية الأفريقية تم توقيع اتفاق حول إنشاء صندوق استثمارى مشترك بقيمة 5 مليار دولار لدعم المشروعات المشتركة بين الجانبين.

ويتصدر قطاع الطاقة الأولويات الروسية فى أفريقيا، وهناك العديد من المشروعات المشتركة فى هذا المجال، منها الاتفاق المبرم فى فبراير 2015 بين روسيا وأوغندا بقيمة 4 بليون دولار لتطوير استغلال ثروات النفط فى الأخيرة فى ضوء الاكتشافات الحديثة بها. كذلك مشروع مد أنابيب نقل النفط فى الكونغو، والتعاون بين شركة "غازبروم" وشركة النفط الوطنية النيجيرية لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. والتعاون بين شركة "ترانس نفط" الروسية والشركة الحكومية الجزائرية للنفط والغاز "سوناطراك" لاستخراج ونقل النفط، والتعاون بين البلدين فى مجال تحديث أنابيب نقل الغاز والنفط الجزائرى والتنسيق بينهما بشأن حجم انتاج وأسعار الغاز حيث تهيمن روسيا والجزائر معاً على 70% من صادرات الغاز لأوروبا. ومشاركة شركة "زاروبيجنفت" الحكومية الروسية فى تطوير استخراج الغاز من الكتلة البحرية للجرف المصري جنوب شرق رأس العش شمال الغردقة على البحر الأحمر، ويمثل انتاج الشركات الروسية أكثر من 15% من انتاج الطاقة فى مصر.

أما على صعيد الطاقة النووية، فإن موسكو تبدى اهتمام ملحوظ بتصدير التكنولوجيا النووية للإستخدامات السلمية لدول القارة، وتأمل فى أن تحفز المحطات الجارى إنشاءها فى جنوب إفريقيا ومصر دول أخرى فى القارة لبناء محطات نووية مماثلة لتوليد الطاقة الكهربية. وستكون محطة جنوب إفريقيا بحلول عام 2023 أول محطة نووية تعتمد على التكنولوجيا الروسية في القارة الإفريقية، يليها محطة الضبعة المصرية. وفى عام 2017 تم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون بين موسكو والجزائر فى المجال النووى وبناء أول مفاعل نووى للاستخدامات السلمية وتوليد الطاقة الكهربائية بالجزائر، وذلك رغم تحفظات عدد من الدول الغربية، خاصة فرنسا التي ماطلت في مساعدة الجزائر للحصول على الطاقة النووية.

يتزامن هذا مع سعى روسيا لمضاعفة التبادل التجارى مع أفريقيا، والبالغ 20 مليار دولار عام 2018، ليصل إلى 40 مليار دولار على الأقل وذلك فى غضون سنوات قليلة قادمة، وقد أشار الرئيس بوتين إلى ذلك صراحة خلال القمة واعتبره مسعى أساسى لروسيا، إلى جانب زيادة عدد الشركاء التجاريين لروسيا حيث تستأثر مصر "بنصيب الأسد" على تعبير الرئيس بوتين، من حجم التبادل التجارى مع أفريقيا (حوالى 40%). وفى هذا السياق تم خلال قمة سوتشى توقيع اتفاقية لإنشاء آلية مالية

لتحفيز وتسهيل العلاقات التجارية بين المصدرين الروس والشركاء الأفارقة، واتفاقية بين المركز الروسى للتصدير وبنك جمهورية غانا للاستيراد والتصدير لتشجيع الصادرات الروسية، ومذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية التابعة للاتحاد الاقتصادى الأوراسى الذى تقوده روسيا ويضم عدد من دول الفضاء السوفيتى السابق ومفوضية الاتحاد الأفريقى.

وإثر أزمة كورونا وتداعياتها طلبت نحو 30 دولة في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) مساعدة روسية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، ووفقاً لما أعلنه المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض، فى 19 فبراير 2021، قدمت روسيا 300 مليون جرعة من لقاح "سبوتنيك v" للدول الأفريقية. واقترحت روسيا حزمة تمويل لفريق العمل المعني بالحصول على اللقاحات في أفريقيا بقيادة الاتحاد الأفريقي، حيث تمكن الجرعات الإضافية القارة من التطعيم المستهدف لحوالى 60% من سكانها، كما قدمت موسكو أجهزة لإجراء اختبارات لفيروس كورونا لجنوب أفريقيا.

ثانيهما، التعاون الاستراتيجى بجناحيه الأمنى والعسكرى، فقد أكد الرئيس بوتين خلال قمة سوتشى، أن بلاده كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي ستواصل خطها الاستراتيجي لتعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا وتحقيق الأمن الإقليمى، وأن مواقف روسيا والدول الإفريقية متقاربة مما يسمح بتنسيق المواقف والتحركات في الساحة الدولية. وقد حظى التعاون الأمنى باهتمام ملحوظ من الجانبين حيث ناقشت القمة التعاون فى مجال مكافحة الارهاب والأمن السيبرانى والأمن الحيوى فى مواجهة الأوبئة العالمية. وعلى هامش القمة بحث زعماء مجموعة الساحل الإفريقي الخمس مع الرئيس بوتين نشر مستشارين عسكريين روس بالمنطقة، وتضم المجموعة التى تأسست عام 2014 مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، وبوركينا فاسو، وتهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والتى يخشى أن تكون موطئ جديد لتمركز داعش بعد ما لحق بها فى سوريا والعراق.

وأكد الرئيس بوتين على خطورة التنظيمات الارهابية فى أفريقيا وضرورة تنسيق الجهود للقضاء عليها. وإلى جانب التعاون الهام مع مصر فى هذا المجال استطاعت روسيا تطوير تعاون أمنى ومعلوماتى مع عدد من دول أفريقيا السمراء وفى مقدمتها

جنوب أفريقيا، وأطلق الجانبين نظام الأقمار الصناعية المعروف باسم مشروع كوندور، الذى يوفر المراقبة للقارة الأفريقية بأسرها، ويخدم الاستخبارات العسكرية الروسية ونظيرتها فى جنوب أفريقيا. كما تشارك روسيا فى قوات حفظ السلام فى عدد من الدول الأفريقية منها الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأثيوبيا وأريتريا والسودان وجنوب السودان والصحراء الغربية، وتقوم بتدريب رجال الشرطة فى أكثر من 18 دولة أفريقية على عمليات حفظ السلام، وقدمت دعم مادى لصندوق حفظ السلام التابع للاتحاد الأفريقى.

من ناحية أخرى، تعد روسيا شريكاً دفاعياً مهماً في أفريقيا، وينمو التعاون العسكرى بين روسيا والقارة السمراء فى إطار عدة محاور، من أهمها بيع الأسلحة الروسية للدول الأفريقية، وتعتبر موسكو أكبر مورد للسلاح في المنطقة، وبلغ حجم واردات روسيا من السلاح إلى أفريقيا خلال الفترة بين عامى 2014 و2018، (باستثناء مصر) 17% من إجمالي الواردات الروسية، بحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. وتتصدر الجزائر دول القارة كأكبر مستورد للسلاح الروسى حيث استحوذت على 15% من إجمالى الصادرات الروسية واحتلت بذلك المرتبة الثالثة بين مستوردى السلاح الروسى عالمياً بعد الهند والصين، ومثل ذلك 69% من إجمالى وارادت الجزائر من الأسلحة، تليها مصر التى مثلت الأسلحة الروسية 41% من إجمالى وارداتها من الأسلحة.

وأشار مدير شركة "روسوبوروناكسبورت" الروسية لتصدير الأسلحة على هامش قمة سوتشى أن لدى روسيا عقود موقعة ومدفوعة بقيمة 12 مليار دولار، وأن موسكو تتعاون عسكرياً مع 20 دولة إفريقية فى هذا المجال، وأنه خلال عام 2019 تم تسليم معدات لتسع دول افريقية منها رواندا وموزمبيق وأوغندا وأنجولا. وأن حوالى 80% مما تشتريه إفريقيا هي معدات جوية تتضمن مروحيات قتالية وطائرات وأنظمة دفاعات جوية تور وبوك واس-300. وأعلن رئيس مجلس إدارة شركة "راشن هيليكوبترز" أن أكثر من 900 مروحية تنتجها الشركة في دول إفريقية ويمثل هذا ربع عدد المروحيات في القارة. وبالتزامن مع القمة وصلت قاذفات إستراتيجيتان روسيتان من طراز تو مئة وستون إلى مطار وتر – كلوف بجنوب إفريقيا في أول تحليق لمثل هذه الطائرات إلى أقصى الجنوب.

ومنذ عام 2014، وقعت موسكو اتفاقيات تعاون عسكري مع حوالي 19 دولة أفريقية، منها اتفاقات مع أنجولا ونيجيريا والسودان ومالي وبوركينا فاسو وغينيا الاستوائية تم توقيعها عامي 2017 و2018. وتشمل هذه الاتفاقيات تصدير طائرات مقاتلة، وطائرات هليكوبتر للنقل والقتال، وصواريخ مضادة للدبابات، ومحركات للطائرات المقاتلة. وقامت روسيا بتوريد نظام الدفاع الجوي Pantsir-S1 إلى إثيوبيا، ووقعت عقداً مع غانا لتسليم الأخيرة مروحيات بقيمة 66 مليون دولار، ومع أنجولا بقيمة تتجاوز المليار دولار للتزود بمعدات روسية، من بينها مقاتلات سوخوي ومروحيات. كما تبيع روسيا الأسلحة الخفيفة لمالي، ويتضمن ذلك البنادق والمدافع الرشاشة والذخائر، وذلك بمقتضى العقد الموقع بين الجانبين فى سبتمبر 2012، بقيمة إجمالية 12 مليون دولار، وحصلت أوغندا على مقاتلات من طراز "سو – 30 أم كا 2" الروسية. ووقعت شركة "مروحيات روسيا" اتفاقية لإنشاء مركز لصيانة المروحيات الروسية في جنوب أفريقيا مع شركة "ديفل أفييشن" الجنوبية الأفريقية، وافتتحت شركة "أورال فاجون زافود" لصناعة الدبابات مركز إقليمي لصيانة الدبابات من نوع "تي-72" في إفريقيا.

المحور الثانى للتعاون العسكرى يتمثل فى التدريب، وقد أعرب الرئيس الروسي عن استعداد بلاده مواصلة تدريب العسكريين الأفارقة، وأشار إلى التعاون القائم مع العديد من دول القارة في هذا المجال، وأن عسكريين من 30 دولة إفريقية يدرسون في جامعات وزارة الدفاع الروسية.

أما المحور الثالث فيتضمن نشر القوات الروسية وإقامة القواعد العسكرية، ففى نوفمبر 2020، صدق الرئيس بوتين على الاتفاق الروسى السودانى حول إنشاء مركز لوجيستي روسى على شواطئ البحر الأحمر السودانية، "قاعدة فلامينجو"، فى منطقة "ترينكيتات" شمال بورسودان، بهدف صيانة السفن الحربية الروسية وتموينها واستراحة أفراد طواقمها. ويمكن للمركز استيعاب أربع سفن بما فيها تلك المزودة بتجهيزات نووية، وعدد من الأفراد لا يتجاوز 300 شخص. وفي 28 فبراير 2021، وصلت الفرقاطة الروسية "أدميرال جريجوروفيتش" إلى ميناء بورتسودان، وهى أول سفينة حربية روسية تدخل الميناء، أعقبها دخول الفرقاطة "ستويكي 545"، إلى الميناء في مارس من نفس العام.

ورغم ما تداولته عدد من وسائل الاعلام حول تجميد الاتفاق بين السودان وروسيا لحين موافقة المجلس التشريعى المنتظر تشكيله، وطلب السودان من روسيا سحب جميع معداتها

العسكرية من ميناء بورتسودان، فإن المصادر الروسية أشارت إلى عدم وجود تأكيد رسمى فى هذا الخصوص، وقد يكون السودان عرضه للضغوط الأمريكية لإنهاء الوجود الروسى بها وذلك فى إطار التنافس الاستراتيجى بين واشنطن وموسكو، وفى وقت تنفتح فيه الخرطوم على واشنطن بعد رفعها من قائمة الدول الراعية للارهاب. إلا إنه فى ضوء ما يمثله المركز اللوجيستى الروسى فى السودان من خطوة نوعية نحو القفزة الاستراتيجية التى تسعى إليها موسكو منذ الحقبة السوفيتية حيث تعمل قاعدة فلامينجو كموقع تبادلى مع قاعدة طرطوس فى حالة التهديد البحرى أو الجوى لروسيا، فإنه ليس من السهل أن تتنازل روسيا عن هذا المكسب الاستراتيجى الهام. وقد تعزز هذه القفزة باستكمال مثلث القواعد العسكرية، سوريا – السودان – ليبيا، والحصول على موطئ قدم فى الجفرة أو غيرها بليبيا، صحيح أن ذلك لايبدو بالأمر اليسير فى ضوء التعقيدات التى تكتنف الملف الليبى والتنافس الحاد بين القوى الإقليمية والدولية بها، إلا إنه يظل أمراً ممكناً.

على صعيد أخر، وفى أعقاب قمة سوتشى أوضح رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى، فوستان أرشانج توادیرا، أن بلاده تدرس إمكانية إقامة قاعدة عسكرية روسية على أراضيها، وكان توادیرا قد أشاد خلال كلمته فى القمة بالتعاون العسكرى مع روسيا وأن موسكو تساهم بفاعلية في إعداد عسكريي بلاده وتدريب كوادر القوات المسلحة والشرطة، وتحديث الجيش وتلبية جميع احتياجات بلاده من الأسلحة. وفى ديسمبر 2020 أشارت عدة مصادر إلى نشر مئات العسكريين الروس وأسلحة ثقيلة إلى جانب مقاتلين تابعين لشركة "فاجنر" الروسية الخاصة لمساعدة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة التمرد ومحاولة الانقلاب عليه ومنع إعادة انتخابه لولاية ثانية. ويعد نشر قوات روسية نظامية مؤشراً إضافياً إلى سعي موسكو لتعزيز حضورها العسكري في إفريقيا الوسطى، استناداً إلى اتفاق التعاون العسكري الموقع بين البلدين عام 2017.

وقد أثار الحراك الروسي فى القارة الأفريقية على هذا النحو مخاوف القوى الغربية من مزاحمة موسكو لنفوذها الموروث من الحقبة الاستعمارية، فإفريقيا كانت ومازالت ساحة أساسية للتنافس الدولى والإقليمى، وذلك بالنظر لما ما تذخر به من ثروات طبيعية ضخمة لم تُستغل بالكامل بعد، وما تتمتع به من آفاق واعدة للنمو حيث أصبحت القارة من أسرع المناطق نمواً فى العالم، ويبلغ متوسط معدل النمو بها حوالى

5%، ومن المتوقع إن تصبح 10 اقتصادات أفريقية ضمن الأسرع نمواً فى العالم، وتصبح إفريقيا واحدة من الاقتصادات الرئيسية عام 2050، كما تعتبر أفريقيا سوق واسعة للتكنولوجيا بمختلف أنواعها.

فى هذا الاطار، أعلن جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي، عام 2018 عن خطة أمريكية جديدة في أفريقيا، تهدف بشكل أساسي لمحاربة نفوذ روسيا والصين. والذى تعتقد واشنطن أنه سيكون حتماً خصماً من مصالحها ونفوذها فى القارة، لكونه يطرح بدائل لدول القارة فى غير صالح واشنطن. وعلى سبيل المثال عندما اتُهم جنود حكوميين في نيجيريا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المشتبه بهم في قتال البلاد ضد بوكو حرام عام 2014، ألغت الولايات المتحدة شحنة من طائرات الهليكوبتر الهجومية على الرغم من توقيع الصفقة بالفعل، وفي نفس العام، قدمت نيجيريا طلبا لروسيا وتلقت ست مروحيات قتالية من طراز Mi-35M منها.

ورغم أنه لدى الصين قدرة لتصبح مصدراً أكبر لإمدادات الأسلحة في أفريقيا والتى تمثل حالياً 13 ٪ من صادرات الأسلحة إلى القارة. إلا إن موسكو لا تنظر للصين على أنها تهديد لإمدادت الأسلحة الروسية في أفريقيا حيث يظل المنافسين الرئيسيين لها هما الولايات المتحدة وفرنسا. فإهتمام الصين بإفريقيا اقتصادياً بالأساس ولا تسعى موسكو لمنافسة الصين فى هذا المجال لأنه من الناحية الاقتصادية لا تستطيع روسيا تقديم ما تقدمه الصين للدول الأفريقية.

ويظل لروسيا رصيد ضخم وقدرة تنافسية عالية وقبول واسع من جانب الدول الأفريقية، فخلافاً لغيرها من القوى الكبرى المتكالبة على أفريقيا تتميز روسيا ليس فقط بعدم وجود ماضى استعمارى لها، وإنما برصيدها الإيجابى الضخم فى القارة حيث دعم الاتحاد السوفيتى حركات التحرر الوطنى التى كانت تموج بها القارة الأفريقية منذ خمسينيات القرن الماضى، وكان لعقود المصدر الرئيسى للمساعدات الاقتصادية والعسكرية والتقنية للدول الأفريقية حديثة الاستقلال. وفى الوقت الذى كانت واشنطن تعتبر الزعيم الأفريقى ورمز الكفاح ضد الاستعمار نيلسون مانديلا "إرهابى"، كان الاتحاد السوفيتى يدعم المؤتمر الوطنى الأفريقى قائد النضال ضد التمييز العنصرى. وكان للاتحاد السوفيتى دور بارز فى إعداد وتدريب القيادات الأفريقية فى مختلف المجالات، ومنهم العديد من الرؤساء والقادة. ويعطى هذا البعد التاريخى خصوصية لروسيا ويجعلها طرفاً دولياً أكثر قبولاً لدى دول القارة، فروسيا لم تبدأ علاقاتها بأفريقيا

مـن الصـفر، كـبعض القـوى الأخـرى، وإنمـا مـن رصـيد ضـخم مـوروث مـن الحقبـة السـوفيتية. فضـلاً عـن أن التخـوف الأفريقـى مـن حضـور بشـرى طـاغى مهـيمن، كمـا هـو الحـال فيمـا يتعلـق بالصـين، غيـر وارد فـى الحالـة الروسـية التـى لا تمتلـك هـذا الفـائض البشرى الضخم الذى يمكن ضخه فى أفريقيا.

فـى ضـوء مـا سـبق، مـن المتوقـع أى يـزداد الحضـور الروسـى فـى أفريقيـا اقتصـادياً واسـتراتيجياً وثقافيـاً، يـدعم هـذا رصـيد روسـيا التـاريخى فـى أفريقيـا، ومنظورهـا التعـاونى ولـيس التنافسـى مـع القـوى الكبـرى الأخـرى فـى الاقتـراب مـن القـارة، إلـى جانـب إنطلاقهـا مـن مبـادئ الاحتـرام المتبـادل والشـراكة القائمـة علـى المصـالح والمنـافع المتبادلـة، ومـا تبديـه موسـكو مـن حـرص علـى تحقيـق الاسـتقرار وتهدئـة الصـراعات والنزاعـات الداخليـة والبينية التى تموج بها القارة.